

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

عصارة بيانات المحقق النائيني حول الشك في مبasherية الامثال اليقيني

لقد تمرّكَ معتقد المحقق النائيني على إجراء «أصل الإطلاق» لدى التخيير بين التعين - المباشرة - و التخيير - الاستنابة - فإنه سيسجّل التعين بــ.

و تعلّق كي نفكّك في هذا الحقل ما بين دورانين:

1. موضوع الاستدارة بين المباشرة وبين استنابة الغير: حيث قد تطلّب الأصل اللفظي الإطلاقي «التعين» فألغى امثال الغير وبالتالي سيطال التكليف فعلياً مطلقاً حتى يباشره بيده فلا تجديه النيابة.

2. و موضوع الاستدارة بين تقليد الأعلم وبين تقليد غيره: حيث قد تطلّب الأصل اللفظي الإطلاقي «التخيير» نظراً لصراحة الرواية: «اجعلوا بينكم رجلاً قد عرف حلالنا و حرامنا» [1] بلا تضييق بالأعلامية، فرغماً أن العقل يدرك تحديد الأعلم و لكنّا قد اعتبرنا «ظهور إطلاق الشرع» فلم نستوجب تقليد الأعلم.

- و أمّا «التبرّع» فلا يُوقّنا في الدوران بين التعين و التخيير أبداً حيث لم نتحمل التخيير بين المكلّف و أي متبرّع آخر فإنه لا جامع عرفيّ بينهما إذ الشارع منذ البداية لم يصيغ دليلاً صياغة التخيير بينهما بل قد وجّهه إلى المكلّف عبر الإطلاق، بينما قد احتملنا التكليف التخييريّ في «الاستنابة» حيث لو استطعه فقيه جواز الاستنابة لتخيير لديه التكليف بين المكلّف و النائب و لهذا قد خضنا ضمن الدوران بين التعين و التخيير.

- فرغماً أن المحقق الخوئي لم يميّز بين عنصر الاستنابة و التبرّع ثم استشكل على إطالة أستاذه و حشو إسهابه، و لكن الصواب يرافق المحقق النائيني حيث قد تفطن لهما فأفلح في التفكّيك بينهما وفقاً لما أسلفنا.

حوار المحقق الخوئي في الميدان لتمحیص هذا الدوران

بدايةً قد هاجم المحقق الخوئي أستاذه ولكنّه في الحقيقة قد استذكر نفس تفكير أستاذه بصياغة أخرى ثم شقّقه على نسق أستاذه تماماً من دون أن يُفيض نكتة مستجدةً في هذا المضمون قائلاً: [2]

«و قد أطال شيخنا الأستاذ - قده - الكلام في بيانهما، و لكنّا لا نحتاج إلى نقله، بل هو لا يخلو عن تطويل زائد و بلا أثر حيث تُبيّن الآن إن شاء الله تعالى أنّ مقتضى الإطلاق لو كان هو عكس ما تُسبّ إلى المشهور (فإن المشهور قد استطعه التوصيلية بالإطلاق و لكنّا سنُبيّن التعبديّة) وأنّه لا يسقط بفعل غيره بلا فرق بين كونه (فعل الغير) بالتسبيب أو بالتبرّع، و السبب في ذلك أنّ التكليف هنا بحسب مقام الثبوت يُتصوّر على أحد أشكال:

Ø الأول: أن يكون متعلقه «الجامع» بين فعل المكلف نفسه و فعل غيره (بلا استنابة) فيكون مرده إلى كون الواجب أحد فعلين على سبيل التخيير، وفيه أن هذا الوجه غير معقول، وذلك لأن فعل الغير خارج عن اختيار المكلف و إرادته (بأن يدفعه الولي أو غيره) فلا يعقل تعلق التكليف بالجامع بينه (الأجنبي) وبين فعل نفسه (و حيث لم ينعقد الجامع فلا يتكون تكليف تخيري).

وبكلمة أخرى أن الإطلاق بهذا الشكل (و الجامع) في مقام الثبوت والواقع غير معقول، لفرض أنه (الإطلاق) يَبْتَنى على أساس إمكان تعلق التكليف بفعل الغير وهو مستحيل، فإن بطبيعة الحال يختص التكليف بفعل المكلف نفسه فلا يعقل إطلاقه، أو فقل إن الإهمال في الواقع غير معقول فيدور الأمر بين الإطلاق و هو تعلق التكليف بالجامع و (بين) التقيد و هو تعلق التكليف بحصة خاصة (هو المكلف) و حيث إن الأول (الجامع) لا يعقل تعين الثاني (التقيد) و لو تَنَزَّلنا عن ذلك و سلمنا إمكانه (الجامع) بحسب مقام الثبوت إلا أن الإطلاق في مقام الإثبات لا يُعينه (الجامع) و ذلك لأن التكليف عندئذ يدور بين التعين و التخيير (وفقاً للمحقق النائي) و من الواضح أن مقتضى الإطلاق هو التعين، لأن التخيير في المقام الراجع إلى جعل فعل الغير عدلاً لفعل المكلف نفسه يحتاج إلى عناية زائدة و قرينة خارجة فلا يمكن إرادته من الإطلاق.

ولكن نلاحظ عليه بأن اتخاذ الجامع على عاتق الشارع يعتبر كيَفَما شاء، فلا يهمُنا أن نفرق بين قدرة المكلف - كالولي - و بين عجزه، فإن أساس حوارنا لا يرتبط بقدرة المكلف إطلاقاً إذ تحديد الجامع رهين اعتبار الشارع.

ثم استكمِل المحقق الخوئي تشققاته فائلاً:

Ø الثاني: أن يكون متعلقه الجامع بين فعل المكلف نفسه و بين استنابته لغيره، و نتيجة ذلك هي التخيير بين قيام نفس المكلف به و بين الاستنابة لآخر و هو في نفسه و إن كان أمراً معقولاً (ثبوتاً) و لا بأس بالإطلاق من هذه الناحية و شموله لصورة الاستنابة، إلا أنه خاطئ من جهتين أخرين:

- الأولى: أن لازم ذلك الإطلاق كون الاستنابة (محضة) في نفسها مسقطة للتوكيل (حتى و لم يتحرك النائب للامتثال) و هو خلاف المفروض، بداعه أن المسقط له إنما هو الإتيان الخارجي فلا يعقل أن تكون الاستنابة (البحثة) مسقطة و إلا لكتفى مجرد إجازة الغير في ذلك و هو كما ترى، و عليه فلا يمكن كونها (الاستنابة) عدلاً و طرفاً للتوكيل حتى يعقل تعلقه بالجامع بينها و بين غيرها.

- الثانية: لو تَنَزَّلنا عن ذلك و أغمضنا النظر عن هذا إلا أن الأمر هنا يدور بين التعين و التخيير و قد عرفت أن قضية الإطلاق في مقام الإثبات إذا كان المتكلّم في مقام البيان و لم ينصب قرينة هي التعين (و المباشرة) دون التخيير، حيث إن بيانه يحتاج إلى مئونة زائدة كالعنف بكلمة «أو» و الإطلاق غير واف له، و نتيجة ذلك عدم سقوطه عن ذمة المكلف بقيام غيره به (الفعالية الإطلاق وفقاً للمحقق النائي أيضاً).

Ø الثالث: أن يقال: إن أمر التوكيل في المقام يدور بين كونه (الوجوب) مشروطاً بعدم قيام غير المكلف به (أي اشترطت المباشرة) و بين كونه مطلقاً أي سواء أقام غيره به أم لم يقم (أي التخيير) فهو لا يسقط عنه (الفعالية أصلية الإطلاق) و يمتاز هذا الوجه عن الوجهين الأوَّلين بنقطة واحدة، وهي أن في الوجهين الأوَّلين يدور أمر «الواجب» بين كونه تعينياً أو تخيريًّا و لا صلة له بالواجب. لهما بالوجب، و في هذا الوجه يدور أمر الوجب بين كونه مطلقاً أو مشروطاً و لا صلة له بالواجب.

- ثم إن هذا الوجه و إن كان بحسب الواقع أمراً معقولاً و محتملاً و لا محذور فيه أصلاً إلا أن الإطلاق في مقام الإثبات يقتضي عدم الاشتراط (عدم فعل الغير) و أنه لا يسقط عن ذمة المكلف بقيام غيره به (أي التعبدية بال المباشرة) و من الطبيعي أن الإطلاق في هذا المقام يكشف عن الإطلاق في ذاك المقام بقانون التبعية، و من هنا ذكرنا في بحث الفقه في مسألة تحنيط الميت أن مقتضى

إطلاق خطابه المتوجّه إلى البالغين هو عدم سقوطه بفعل غيرهم وإن كانوا ممِيزين، وقد تحصلَّ من ذلك أنَّ مقتضى إطلاق كل خطاب متوجّه إلى شخص خاصٍ أو صنف هو عدم سقوطه عنه بقيام غيره به، فالسقوط يحتاج إلى دليل.»

فالْمُسْتَنَجَ من منظومة تشقيقاته أَنَّه قد كرَرَ ببيانات أَسْتَاذِه النَّائِيْنِي بالتحديد بل قد حذَّف منها مسألة «قيام المُسْتَنِيب مقام المنوب عنه أو عدم القيام» والذي قد استذكره المحقق النَّائِيْنِي بدقة وفطانة، وبالتالي لم يجدُ للمحقق الخوئي أن ينسب «التطويل الزائد العديم للأثر» إلى أَسْتَاذِه.

وأَمَا الَّذِي اصْطَفَيْنَاهُ أَخِيرًا أَنَّ التَّفْكِيكَ بَيْنِ الْاسْتِنَابَةِ وَالتَّبَرُّعِ سَدِيدٌ وَرَصِينَ وَلَكِنَّا لَا نَسْتَخَدُ «أَصَالَةَ الإِلْطَاقِ الْلُّفْظِيَّةِ» - كَمَا اسْتَظَهَرَهَا الْمُحَقَّقُانَ - إِذْ بَدَائِيَّةً قَدْ أَيَّقَنَا بِثَبَاتِ الْمَلَكِ وَالْغَرْضِ ثُمَّ تَرَدَّدَنَا هَلْ سَتُجِزِيُ الْاسْتِنَابَةُ وَالتَّبَرُّعُ أَمْ لَا فِي الْتَّالِي سَتُصَحِّبُ بَقَاءَ الْمَلَكِ وَ«الْغَرْضِ الْمَوْقَنِ» فَلَا أَرْضِيَّةَ لِلْإِلْطَاقِ إِذْنَ.

ففي نسقه، إنَّ الْاسْتِنَابَةَ الْبَحْتَةَ - بلا امْتَنَالٍ - قد أَخْرَجَتْ عَنْ مَسْرَحِ الْصَّرَاعِ تَمامًا إِذْ مَجْرِدُ الْاسْتِنَابَةِ لَا يُسْقِطُ التَّكْلِيفَ إِجْمَاعًا، ولهذا قد تَفَنَّنَ الْمُحَقَّقُ النَّائِيْنِي حينما أَضَافَ «فَعْلَ النَّائِبِ وَالْمُتَبَرِّعِ» فإنَّ أَعْمَالَهُمَا سُتُّرَيْلَ مَوْضِعَ التَّكْلِيفِ وَمَلَكِهِ بِالْكَاملِ فِي الْتَّالِي سَيَبُورُ التَّكْلِيفَ عَنْ ذَمَّةِ الْمَكْلَفِ، وَلَكِنَّا حِيثُّ قَدْ شَكَّنَا هَنَا بِالْتَّحْدِيدِ: هَلْ عَمَلَ الْغَيْرُ سَيُسْقِطُ الْمَلَكَ أَمْ لَا؟ فَقَدْ اسْتَبَطَ الْمُحَقَّقُ النَّائِيْنِي «فَعْلَيَّةَ الإِلْطَاقِ لِلْمُبَاشَرَةِ» ثُمَّ اسْتَنَجَ التَّعْبِدِيَّةَ، بَيْنَمَا مَقَامُنَا عَدِيمُ الْأَصْلِ الْلُّفْظِيِّ إِذْ التَّحِيرُ فِي سُقُوطِ الْمَلَكِ أَوْ امْتَادَهِ سَيَطَّلُبُ الْاسْتِصْحَابَ لِلْإِلْطَاقِ نَغْوَصَ فِي الدَّوْرَانِ بَيْنِ التَّعْبِينِ وَالتَّخْيِيرِ وَثُمَّ نَسْتَعِينُ بِالْإِلْطَاقِ.

وأَمَّا الْمُشْهُورُ الْأَقْدَمُونَ الَّذِينَ قد اسْتَبَطُوا التَّوْصِيلَةَ بِبِرْكَةِ الإِلْطَاقِ، فقد زَعَمُوا أَنَّ كَلَّا «الْمُبَاشَرَةُ وَالنَّيَّابَةُ» يَفْتَقِرُانِ لِمُزِيدِ الْبَيَانِ وَحِيثُ لَمْ يَتَقِيدُ التَّكْلِيفُ بِالْمُبَاشَرَةِ فَسِيُّمَتَّلِّ بِفَعْلِ الْغَيْرِ أَيْضًا فَأَنْتَجَ التَّوْصِيلَةَ لِدِيهِمْ، بَيْنَمَا الْأَصْبَحَ الْأَسَدَ أَنَّ الْأَصَالَةَ الْلُّفْظِيَّةَ الْإِلْطَاقِيَّةَ مَنْعَدَمَةٌ إِذْ قَدْ شَكَّنَا فِي اسْتِمرَارِ فَعْلَيَّةِ الْمَلَكِ وَالْغَرْضِ فَاسْتَصَحَّبَنَا.

[1] وَأَمَامَكَ نَصَّ الرَّوَايَةِ: «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ يَاسْتَنَادُهُ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلَيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَادَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْجَهْمِ عَنْ أَبِي حَدِيجَةَ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَصْحَابِنَا فَقَالَ قُلْ لَهُمْ إِيَّاكُمْ إِذَا وَقَعْتُ بِيَنْكُمْ خُصُومَةً أَوْ تَدَارِيَ [1] فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْذِ وَالْعَطَاءِ أَنْ تَحَاكُمُوا [1] إِلَى أَحَدٍ مِنْ هُؤُلَاءِ الْفُسَاقِ اجْعُلُوا بَيْنَكُمْ رَجُلًا [1] قَدْ عَرَفَ حَلَانَا وَ حَرَامَانَا فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ قَاضِيًّا وَإِيَّاكُمْ أَنْ يُخَاصِمَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا إِلَى السُّلْطَانِ الْجَاهِرِ.» (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 27. ص139 قم - ايران: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث)

[2] خوئي أبوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). 2. Vol. 2 ص144-142 قم - ايران: انصاريان.